مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (18) العدد (10) 1996
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (18) No (10) 1996

نظرات في المذهب النحوي الكوفي من خلال كتاب (دقائق التصريف) لابن سعيد المؤدب

الدكتور محمد عطا موعد*

☐ الملخّص ☐

يمكن للباحث في كتاب (دقائق التصريف) لابن سعيد المؤدب أن يستنبط بأنّ صاحبه هو أحد نحاة الكوفيين، وذلك من خلال ما عوّل عليه من مصطلحات نحوية، أو من آرائه التي ساقها فيه، ومن أشياخ الكوفيين الذين نقل عنهم.

ولدى قراءتي لهذا المصنّف بين ما كتب عن أصول المذهب الكوفي قديماً وحديثاً وبين الأصول التي وجدتها عند هذا الرجل، وعليه فقد حاول هذا البحث إظهار أصول الرجل، وهذه الأصول ربما تُفضي إلى القول: إنّ الكوفيين والبصريين صدروا عن أصول تكاد تكون واحدة، وإنّ نحونا العربي في أصوله بني على مدرسة كبيرة واحدة، وإنّ الخلاف بين المذهبين كان في الفرع، لا في الأصل والجوهر، وهذا الخلاف يدلّ على حرية التفكير النحوي، وهذه الحرية كان لها كبير الأثر في إغناء النحو العربي وتطوره عبر القرون.

وبناء على ذلك يمكن للباحث أن يرجّح بأن الأصول التي رأيناها عند ابن سعيد هي أصول أميل إلى أصول البصريين؛ لأن أصول المذهبين توشك أن تكون واحدة، وأنّ ظهور المذهب الكوفي عند الرجل كما بيّنه كتابه لا يعني أنّ الرجل وأصحابه الكوفيين قد أتوا بنحو آخر يختلف في أصوله عن نحو البصريين.

* مدرس في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (18) العدد (10) 1996
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (18) No (10) 1996

Reviews of the Kufa Grammatic School Through Ibn Said al-Mu'adeb's Book "Daquq'eq al-Tasreef"

Dr. Mohammad Atta MOUAAD*

❐ ABSTRACT ❐

Upon reading this book "Daquq'eq al-Tasreef" The Minute Details of Inflection by Ibn Said al-Mu'adeb, a researcher will realize that the author is a follower of Kufa grammatic school as a result of the terms he uses, the grammatical view points, he reviews, and the master grammarians, he quotes.

I have concluded, while reading this book that there is a contradiction between what has hitherto been written on the origins of the Kufa school and the foundations.

I have come across in this book. Accordingly, this research attempts to review the origins of the Kufa doctrine, as they appear in the above-mentioned book. Such foundations might help us change our opinions vis-a-vis what has been said up till now about the Kufa doctrine. Also, they might help us conclude that the Kufa and Basra schools have the same origins, that our Arabic grammar has had only one grammatical school, namely the Basra one, and that the differences among grammarians have still remained in the peripheries of the Basra school. This is because these differences were about the branches rather than the origins.

* Lecturer at the Department of Arabic, Faulty of Arts and Humanities, Damascus University, Damascus, Syria.

ينسب محمد بن سعيد المؤدب إلى الكوفيين، وهذا بين من خلال كتابه (دقائق التصريف) الذي فرغ من تأليفه سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة هجرية.

وهذا الرجل لم تشر إليه ولا كتابه كتب التراجم، وليس في الكتاب ما يشير إلى حياته وسيرته الشخصية سوى تلمذته للهيثم بن كليب الشاشي (ت 335هـ) في إقليم (شاش)[1].

لكن الباحث في هذا المصنّف يستطيع أن يعد ابن سعيد المؤدب في الكوفيين، وذلك من خلال المصطلحات النحوية التي عول عليها، من صنو: الصرف، والترجمة والتبيين، والجحد، والخفض، والقطع، والفعل الدائم والفعل الواقع، والكتابة والمكنى، وما يُجرى وما لا يُجرى، والنسق وغير ذلك.

وكذا يمكن للباحث أن يلمس بأن الرجل كوفي من خلال آرائه النحوية التي ساقها في كتابه، ومن خلال أشياخ الكوفيين الذين نقل عنهم كالكسائي والفراء، أو روى عنهم كمحمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ).

ويعاضد أنه كوفي أيضاً هاتيك العبارات التي ذكرها في هذا المُصنف، من نحو: قال الخليل ابن أحمد البصرى وأصحابه[2]، قال سيبويه وقال أصحابه[3]، قال البصريون[4]، ومن نحو: والقول الذي يُعتمد عليه هو قول الفراء[5].

والقارئ لكتاب (دقائق التصريف) يرى أن صاحبه يصدر عن أصول هي أميل إلى أصول أهل البصرة، وإنْ أنبأ كتابه بأنه كوفي كما سلف، ولذلك سأتحدث عن هذه الأصول التي صدر عنها، ثم سأذكر أسباب هذا التباين بين كونه كوفياً من جهة، وبين أصوله القريبة إلى أصول البصريين من جهة أخرى.

أولاً: الأصول التي عند ابن سعيد المؤدب كما يصورها كتابه:

- إنَّ الناظر في كتاب ابن سعيد يجد أنَّ مؤلفه لم يعوّل على الشاذ.

فقد ذكر ابن سعيد قول بعض العرب: أُريدُ أكرمَكَ، وأخشى تلومَني، بنصب (أكرَمك) و(تلومَني)، ثم قال: "وهذا شاذ قليل على توهّم (أَنْ)، لوقوعها هنا، والقياس الرفع، كما قال الشاعر:[6]

فأمّا كُتَيّنٌ فنجلا ولكنْ عَسَى يفترُبي حَمِقٌ لَئيمُ

فرفع، وترك (أنْ)، وقال الشاعر:[7]

عَسَى الكربُ الذي أمسيْتُ فيه يكونُ وراءهُ فرجٌ قَريبُ"[8]

فقد بين أنّ نصب المضارع على توّهم (أَنْ) شاذ، والقياس رفعه، وهو مما يدلّ على أن الرجل لم يعوّل على الشاذ:

ويعاضدُ هذا عدم التفاته للشاذ في ذكره أنّ الواو إذا كانت مفتوحة فليس فيها إبدال، إلاَّ أن يشذّ شيء فيجيء على غير القياس، كما قالوا: امرأةٌ أناةٌ، وهي: (وَنَاةٌ) من (الونى)، وقالوا: أَحَدٌ، وهو: (وَحَدٌ)، ثم قال: "وهذا شاذ ليس مما يُتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادراً، قال الشاعر:[9]

رمتْهُ أناةٌ من ربيعةِ عامرٍ نؤومُ الضّحى في ماتمٍ أيّ ماتمِ

وقال الآخر:[10]

أناةٌ كأنَّ المسْكَ دونَ شعارها يُكَلَّلُهُ بالعنبرِ الوردِ مُقْطِبُ"[11]

وليس ما سلف شاهداً فرداً على عدم التفات ابن سعيد للشاذ، لأنّ الباحث في كتابه يرى إنكاره للشاذ في غير ما موضع منه[12].

فهذا الأصل من إنكار الشاذ وعدم الالتفات له هو أصل من أصول البصريين صدر الرجل عنه.

– ويرى المرء في كتاب ابن سعيد أنّ مؤلفه لا يبني على الضرورة الشعرية.

قال: "وأعلم أن العرب تؤثر (التَّفْعِلَة) على (التَّفْعِيل) في باب ذوات الأربعة[13] خاصة، فيقولون: وصيتُهُ توصيةً، وعزّيتُهُ تعزيةً، وقلّما يقولون: (تَفعِيلاً) إلاَّ في ضرورة الشعر، قال الشاعر:[14]

فهي تُنزّى دُلوها تنزيا كما تنزّى شَهْلَةٌ صبيّا"[15]

فابن سعيد لا يبني على الضرورة. وصنو هذا قوله أيضاً: "واعلم أن العرب تهمز ألف الوصل في ضرورة الشعر، وهو مما لا يلتفت إليه. قال قيس بن الخطيم:[16]

إذا جاوزَ الاثنين سِرٌّ فإنّهُ بنت وتكثيرِ الوشاةِ قَمِينُ

ويروي (بنشر)، فهمز ألف (الاثنين) وهي ألف وصل.

وقال الآخر:[17]

ألا لا أرى اثنين أحسنَ شيمةً على حدثانِ الدّهرِ منّي ومن جُمَلْ"[18]

بيّن مما سلف أن ابن سعيد لم يبنِ على الضرورة، ولم يقس عليها، ويبدو أيضاً أنه صرح بعد الاعتداد بمثل هذه الضرائر.

وثمة مواضع أخرى أظهر من خلالها موقفه من الضرورة يمكن للباحث أن يقف عليه في مواضع متفرقة من كتابه[19].

– ويجد الناظر في كتاب (دقائق التصريف) ان مؤلفه احتج على المسألة الواحدة في كثير من الأحيان بغير ما شاهد.

فعندما بيّن أن الماضي يقسم من حيث الدلالة المعنوية إلى ثلاثة أضرب هي: نصّ وممثل وراهن ساقَ على الضرب الثاني وهو الممثل عدداً من الشواهد، فقال: "والممثل ما كان لفظة لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، مثل قول الله جلّ وعزّ: ﴿أتى أمرُ الله فلا تستعجلوهُ﴾[20]، ومثل قوله: ﴿والله الذي أرسلَ الرّياحَ فتثيرُ سحاباً فسقناهُ﴾[21]، أي: فنسوقه، ومثل قوله: ﴿وإذْ قَالَ اللهُ يا عيسى بنَ مريمَ﴾[22]، أي: وإذ يقولُ الله؛ لأن هذا يكون يوم القيامة، ومثل قوله: ﴿ونادى أصحابُ النارِ أصحابَ الجنةِ﴾[23]، أي: وينادي...

وقال الشاعر:[24]

فمَنْ كانَ لا يأتيكَ إلاَّ لحاجةٍ يَروحُ لها حتى تقضّى ويغتدي

فإنّي لآتيكم تشكُّرَ ما مضى منَ الأمرِ واستيجابِ ما كانَ في غدِ

معناه: ما يكون في غد. وقال الآخر:[25]

فأدركْتُ مَنْ قد كانَ قبلي ولم أدعْ لِمَنْ كانَ بعدي في القصائدِ مصنعا

أراد: لمن يكون بعدي. وقال الأخر:[26]

شَهِدَ الحطيئةُ حينَ يَلْقى ربَّهُ أنّ الوليدَ أحقُّ بالعُذْرِ[27]

وليست كثرة الشواهد على المسألة الواحدة مقتصرة على الموضع السابق فحسب؛ بل نرى مثل ذلك في مواضع كثيرة من مُصنَّفه[28].

ولم يقف الأمر به عند هذا فحسب، بل نجده في أحيان كثيرة لا يقر حكماً إنْ لم يكن جارياً على سنن كلام العرب دون أن يتعصب لأصحابه الكوفيين.

قال: "وقال الخليل وأصحابه: (تقيْتُ) من الفعل (فعلْتُ)، وأنا (أتْقي) بتسكين التاء على (يتْقي)، قال: وهذه لغة من قال: تَخَذَ يَتْخِذُ، قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجراً﴾[29] وقال الشاعر:[30]

لَقَدْ تَخِنَتْ رجلي إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِيفاً كأفحوصِ القطاةِ المُطَوقِ

...وقد جاء في أشعار العرب ما يصدق قول الخليل وأصحابه، قال الشاعر:[31]

يَتْقِي به الصّيران كلَّ عَشِيَّةٍ فالماءُ فوقَ متونِهِ يتصَبَّبُ"[32]

ويبدو من النص السابق أن ابن سعيد المؤدب يقرّ ما جرى على سنن كلام العرب، دون أن يكون متعصباً لأصحابه الكوفيين، وعبارته التي أطلقها: "وقد جاء في أشعار العرب ما يصدق قول الخليل وأصحابه هي أكبر دليل يعاضد ما ذُكِرَ.

وكذا فإن ابن سعيد كان في كثير من الأحيان مع الأكثر الأفصح، قال عن صيغة (الانفعال): "معناه صيرورة الأمر بنفسه مفعولاً، وهو يكون مطاوعاً للفعل، كالهدام هو مطاوع الهدم، والانكسار والانقلاب، وقد يجيئ ما يكون مخالفاً لهذه القضية، وهو قولهم: طردته فذهب، ولا يقال: انطرد، وكببته فأكبَّ، هذا هو الأكثر الأفصح، وقد يقال: انكبَّ..."[33].

ونراه أيضاً مع الأكثر الأفشى من كلام العرب[34]، أو مع الأشهر الغالب[35]، أو مع الأشهر الأعرف من كلام[36].

وقد كان ينصّ على أن العرب ما تكلمت بكذا، وأن كذا لا وجه له من الصواب[37].

إن احتجاج الرجل على القضية الواحدة في كثير من الأحيان بغير ما شاهد، وعدم إقراره حكماً ما إنْ لم يكن قد جرى على كلام العرب، وعدم تعصبه لأصحابه، وتأييده للأكثر الأفصح يدل على أن أصوله هي أميل إلى أصول البصريين.

- والباحث في هذا الكتاب يجد أن مؤلفه لم يعول على الضعيف من اللغات، ولم يَبْنِ عليه. فقد ذكر أنّ الشاعر يمكن أن يضطر إلى الهمز لإقامة الوزن، وساقَ على ذلك حجةً قوله:[38]

شَرِيتُ جيادَ الخيلِ وابتعْتُ مُفْرِقاً كمشترئٍ بالخيلِ أحمرةً بُتْرا

فحرّك (مشترياً) لاحتياجه إلى ذلك لإقامة وزن البيت، فهمز الياء الساكنة، لأنه لو حرّك الياء ولم يهمزها لدخله من تحريكها ما ينبغي له أن يحركها في كلّ مكان، فهمزها لذلك.

ثم قال: "وقد ترك بعضهم الهمز في مثل هذا، وحرك الياء، وهو لغة ضعيفة لا يلتفت إليها، وقال شاعرهم:[39]

يومي يومٌ عاليّ بمنبرٍ ومرةً مُتَوَّجٌ في عَسْكَرِ"[40]

فهو إذن لا يلتفت إلى اللغة الضعيفة، وهو في موضع آخر يرمي بطرفه نحو اللغة الفصيحة، قال: "أخبرت عن الباطن[41] من هذا الباب قلت: (قِيلَ)، بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها و(بِيعَ)، (خِيفَ)، وهذه

اللغة الفصيحة[42].

وبعض العرب يشمّ الفاء ضمة فيقول: (قُيِلَ)، وبعضهم يخلص الضمة، فيجعل العين تابعة للفاء، فيقول: (بُوعَ) و(خُوفَ) و(قُولَ)"[44،43].

وهو مع العربية الجيدة. قال: "والميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة.

فأما (معدّ) فالميم فيه من نفس الحرف، تقول العرب: (تَمَعْدَدوا)، فإنْ قال قائل قد جاء مثل (تَمَسْكَن)، فإنَّ هذا غلط، وليس بأصلٍ، وقد قالوا: (تَمَدْرَعَ)، والعربية الجيدة (تدرّعَ)، وهو كلام أكثر العرب، وأنشد أو زيد:[45]

رَبَيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدَا ... كانَ جزائي بالعَصَا أنْ أُجْلَدا

و(المعدّي) أصله أعجمي، ولكنه قد عرّب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: (معدّ)"[46].

وهو بعد إنْ عول على لغة من لغات العرب احتجّ عليها بأفصح الكلام. قال في باب (حكم في جميع أصول المضاعف وفروعه): "ويجوز أن تكون اللام ساكنة والتضعيف غير ظاهرة، وهي لغة لربيعة، وبها نزل قوله عزّ وجلّ: ﴿وانظُرْ إلى إلهكَ الذي ظَلْتَ عليهِ عاكفاً﴾[47]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَظَلْتُم تفكهونَ﴾"[48،49].

فابن سعيد يصطفي من اللغات أجودها، ولا يهتم بكلّ ما قيل عن العرب، وإن كانت اللغة ضعيفة أشار إلى ذلك، وقال: إنه لا يلتفت إليها.

وما سلف يظهر أن مثل هذه الأصول هي أميل إلى أصول البصريين، مع أن كتاب الرجل يظهر أنه كوفي، وهذا يستدعي إظهار أسباب هذا التباين.

ثانياً: أسباب التباين بين أصول ابن سعيد ومذهبه الكوفي الذي يظهره كتابه:

يحسن بنا قبل الحديث عن أسباب هذا التباين أن نبين معنى مصطلح المدرسة النحوية؛ لأن هذا له صلة بما نحن بصدده.

فقد تحدّث د.أحمد مختار عمر عن ذلك فقال: "إن هذا المصطلح يعني -في نظرنا- وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولابدّ أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة، ويحدد المنهج، والتابعون أن المريدون الذين يقتفون خطاه، ويتبنّون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه... وإنّ وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة... وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في خط فكري معيّن"[50].

بيّن من كلام د.عمر أن المدرسة النحوية لابد لها من جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، وأن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة، وإنما اشتراكهم في خط فكري معين.

ومن ينظر في أصول المذهبين يجد أنَّ ثمة رباطاً من وحدة الفكر يصل بينهما، فأصولهما تكاد تكون متقاربة، فالكوفيون مثلاً لم يأتوا بنحو آخر مخالف لما جاء به البصريون، بل يرى المرء أن أصول النحو العربي لدى المذهبين توشك أن تكون واحدة، أما الخلاف بينهما فقد كان في الفروع؛ ولم يكن في الأصول.

والأصول التي وقفنا عليها عند ابن سعيد المؤدب تتضافر لتوكيد ذلك، فهو في هاتيك الأصول أميل

إلى البصريين، مع أنّ كتابه ينبئ عن مذهبه الكوفي الذي يبدو من خلال مصطلحاته الكوفية، ومن خلال الآراء النحوية التي ساقها فيه، ومن خلال أشياخ الكوفيين الذين نقل عنهم، أو روى عنهم، ومن خلال عباراته كما سلف في مقدمة هذا البحث.

وبناء فإن الخلاف بين المذهبين لم يكن في الجوهر والأصل؛ بل كان في الفرع، فنحن "نجد البصريين أو الكوفيين يختلفون في المسألة الواحدة، ونجد في كثير من الأحيان بصريين ينضمون إلى المدرسة الكوفية وكوفيين ينضمون إلى المدرسة البصرية، والأمثلة على ذلك كثيرة:

- في حالة يصرّح الأخفش (بصرى) بأن رأى الكوفيين صحيح.
- في حالة أخرى نجد للخليل رأياً يخالف سيبويه والأخفش.
- في حالة أخرى نجد سيبويه والخليل رأياً مناقضاً لرأى الأخفش والزيادي والمبرد، وكلهم بصريون.
- في حال أخرى نجد كلاً من سيبويه والمبرد والكسائي، والفراء يقف منفرداً برأيه الخاص.
- في حالة أخرى نجد الكسائي يفضل رأياً بصرياً.
- على الرغم من أن المبرد وسيبويه ينسبان إلى مدرسة واحدة فنحن نجد أنّ أقصى هجوم وجّهه لسيبويه كان على يد المبرد.
- على الرغم من أنّ الكسائي والفراء ينتميان إلى المدرسة الكوفية فإن خلافهما في مسائل النحو كثير..."[51].

ومما يؤكد أنّ البصريين والكوفيين صدروا عن أصول تكاد تكون واحدة أنه لوعدنا إلى مظانّ الكوفيين لألفينا أن ثمة تبايناً بينها وبين ما نسب إلى الكوفيين من مسائل أو آراء فيها مخالفة للبصريين.

وقد صنّف في ذلك الأستاذ المرحوم الدكتور محمد خير حلواني كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) بيّن فيه أن هناك مسائل خلافية نُسبَتْ إلى الكوفيين وهم يقولوا بها، كاشتقاق (الاسم)، إذ عُزِى إليهم أنهم اشتقوه من (الوسم)، وهو العلامة، على حين أنّ البصريين ذهبوا إلى أنه مشتق من (السمو)، وهو: العلو، ولم يثبت عن شيوخ الكوفيين والفراء وثعلب ذلك[52].

ومن هذه المسائل الخلافية المتأولة على الكوفيين ما نُسب إلى الفراء أنه ذهب إلى أنّ (نِعْمَ) و(بِئْس) هما اسمان لا فعلان.

وهذا كما يقول د.حلواني وَهمٌ سرى إلى المتأخرين من عدم قراءتهم كتبه، ونقلهم بعضهم عن بعض، فقد صرّح الفراء غير مرة بأنهما فعلان في كتابه (معاني القرآن)[53].

ومن هذه المسائل المتأولة على الكوفيين ما نسب الفراء عن رأيه في (إلاّ) في الاستثناء، مما جعل د.حلواني يعقّب على كلام صاحب (الإنصاف) بقوله: "ويستحيل الفراء إلى لون عجيبٍ من ألوان التلفيق في كلام أبي البركات، يقول: وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن (إلا□) مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خُففت (إنّ) وأُدغمت في (لا)، فنصبوا بهما في الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)...".

ثم يقول د.حلواني بعدئذٍ: "أرأيت كيف يفتعل أبو البركات دليل الكوفيين ويسوقه كما يشاء دون أن يكون أمامه مصدر كوفي يقف عليه، ثم يكرّ عليه بالرد مفنداً إيّاه، موهماً أنه حقيقة علمية لا تلفيق فيها ولا افتعال، ثم أرأيت أيضاً إلى جهله بالنحو الكوفي واعتماده ما ينقله عن شيوخه، وإلى عدم تحقيقه فيما يقع عليه من آراء الكوفيين"[54].

وثمة مسائل أخرى ساقها د.حلواني في كتابه المذكور يمكن لباحث أن يراها في موضعها منه[55].

ومما يعاضد أنّ أصول المذهبين تكاد تكون واحدة، وأن الخلاف بينهما كان في الفرع؛ لا في الأصل والجوهر هاتيك الأصول التي نراها عند أحد نحاة الكوفة المشهورين وهو محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ).

فمن ينظر في مصنّفات ابن الأنباري يجد أن الرجل لا يقيس على الشاذ[56]، ولا يقبله، ولا يعول عليه[57]، ولا يأخذ باللغة الشاذة[58]ن و الكلام عنده يحمل على الأعرف الأشهر، لا على الشذوذ[59]، وهو يحتج على ما يسوقه من مسائل في كثير من الأحيان بغير ما شاهده[60]، وهو أيضاً لا يبني على الضرورة الشعرية[61]، ويرمي بطرفه إلى اصطفاء الأجود من اللغات[62]، وقد طمح ببصره نحو اللغة العليا[63]، وأنكر كل رأى خالف الإجماع[64]، ورفض كل قول لم يرد عن أحد الأئمة[65].

وما يشبه هذه الأصول كنا وقفنا عليها عند ابن سعيد المؤدب، مما يدل على أن ابن سعيد لم ينفرد وحده من بين الكوفيين بأصوله التي ذكرناها، بل نرى أن ابن الأنباري كان قد صدر عن الأصول ذاتها.

وهذا يرجّح أن أصول البصريين والكوفيين توشك أن تكون واحدة، أن الخلاف بين المذهبين لم يكن في الأصول ذاتها؛ بل كان في الفروع، وأغلب الظن أن مثل هذه النتيجة ترجح رأى من نادى بأن النحو العربي في أصوله مبني على مدرسة كبيرة واحدة، ومثل هذا الرأي ألمح إليه عدد من الباحثين، وفي مقدمتهم المستشرق G. Weil[66]، والأستاذ العلامة المرحوم أحمد راتب النفاخ[67].

أما الخلاف بين المذهبين فإنه يدل على حرية التفكير النحوي، وهذه الحرية هي التي كان لها كبير الأثر في إغناء النحو العربي وتطوره عبر القرون.

وبناء على ذلك يمكن أن ترجح بأن الأصول التي رأيناها عند ابن سعيد المؤدب هي أصول أميل إلى أصول البصريين؛ لأن أصول البصريين والكوفيين تكاد تكون واحدة، وأن ظهور المذهب الكوفي عند الرجل كما يصوره لنا كتابه المذكور لا يعني أن الرجل وأصحابه الكوفيين قد أتوا بنحوٍ جديدٍ يختلف عن أصوله عن نحو البصريين.

نتائج البحث:

مما سلف يمكن القول: إن ابن سعيد المؤدب هو أحد نهاة الكوفة، وهذا بينّ من خلال كتابه (دقائق التصريف) الذي عول فيه على مصطلحات الكوفيين، كالترجمة والتبيين، والجحد، والخفض، والقطع، والفعل الدائم والفعل الواقع، والكناية والمكنى، وما يُجرى وما لا يُجرى، والنسق...الخ.

ويعاضد أن الرجل كوفي هاتيك الآراء التي ذكرها في كتابه، يضاف إلى هذا قولُه عن أشياخ الكوفيين كالكسائي والفراء ومحمد بن القاسم الأنباري.

ويؤكد أنه كوفي أيضاً عباراته التي ساقها في كتابه المذكور كما سلف في مقدمة هذا البحث.

والناظر في كتاب ابن سعيد يجد أن صاحبه يصدر عن أصول هي أميل إلى أصول البصريين، وإنْ أنبأ كتابه بأنه كوفي، وهو مما يجعل المرء يظن بأن ثمة تبايناً بين أصوله ومذهبه، ولا جرم أنه ليس من تباين بين أصوله ومذهبه؛ لأن من ببحثُ في أصول البصريين والكوفيين يجد أن هناك رباطاً من وحدة الفكر يصل بينهم، فأصولهم تكاد تكون واحدة، فالكوفيون لم يأتوا بنحوٍ آخر يختلف عن نحو البصريين، أما الخلاف بينهم فقد كان في الفرع؛ لا في الأصل والجوهر.

والأصول التي وقفنا عليها عند ابن سعيد وهي عدم تعويله على الشاذ، وعدم البناء على الضرورة الشعرية والقياس عليها، وسوقه الشواهد الكثيرة على المسألة الواحدة، وعدم إقراره حكماً إنْ لم يكن جارياً

على سنن كلام العرب... تتضافر لتوكيد ما سلف مِنْ أن أصول المذهبين توشك أن تكون واحدة.

وهذه الأصول لم ينفرد بها ابن سعيد وحده؛ بل نراها عند سواه من نحاة الكوفيين كمحمد بن القاسم الأنباري الذي لم يقس على الشاذ، ولم يقل عليه، وكان يحمل الكلام على الأعرف الأشهر، لا على الشـذوذ، واحتج على ما يسوقه من مسائل في كثير من الأحيان بغير ما شاهد، وهو أيضاً لم يـبنِ علـى الضـرورة الشعرية، ورمى بطرفه إلى اصطفاء الأجود من اللغات، وأنكر كل قول مخالف للإجماع.

وهذا كله يرجح أن الأصول تكاد تكون واحدة، وأغلب الظن أن هذه النتيجة ترجح الرأي القائل: إن النحو العربي في أصوله مبني على مدرسة كبيرة واحدة، ويعاضد هذا أنه لو عدنا إلى مظان الكوفيين لألفينـا بينها وبين ما عزى إلى الكوفيين من آراء أو مسائل فيها مخالفة للبصريين، ولعلّ مرد هذا التباين إلى بعـض النحاة المتأخرين الذين نقلوا عن بعضهم دون أن يعوّلوا على مظان الكوفيين نفسها، وما ساقه د.محمد خيـر حلواني في كتابه (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين) يؤكد ذلك.

وبناء على ما تقدم فإنه ليس من تباين بين أصول ابن سعيد ومذهبه الكوفي كما يصوره لنـا كتابـه (دقائق التصريف).

الحواشي

[1]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص8 مقدمة المؤلف).

[2]- انظر المصدر السابق (ص349،221،106).

[3]- انظر المصدر السابق (ص449).

[4]- انظر المصدر السابق (ص48).

[5]- انظر المصدر السابق (ص223،74،66).

[6]- للمرار بين سعيد الأسدي، وليس في شعره المطبوع، وهو من شواهد: سيبويه، ولم يذكر سيبويه نسبته، انظر:

- سيبويه: عمرو بن عثمان، الكتاب (159/3).

[7]- لهدبة بن الخشرم، انظر:

- د.الجبوري، يحيى، 1876م، شعر هدبة بن الخشرم، (ص54).

[8]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص132).

[9]- لأبي حية النميري، انظر:

- د.الحبوري، يحيى، 1975م، شعر أبي حية النميري، (ص75).

[10]- لان مقبل، انظر:

- د.حسن، عزة، 1962م، ديوان تميم بن مقبل، (ص19).

[11]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص242) وانظر: اللسان (وني).

[12]- انظر: المصدر السابق، (ص315،286،261،250،130،87،73،66).

[13]- أراد بذوات الأربعة الناقص، كما بين من سياق كلامه.

[14]- لم يُعز إلى قائل، انظر:

- ابن جني، عثمان، 1952م، الخصائص، (302/2).

[15]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص160). وانظر: (ص330).

[16]- انظر:

- د.الأسد، ناصر الدين، 1967م، ديوان قيس بن الخطيم، (ص162).

[17]- لجميل بثينة، انظر:

د.نصّار، حسين، ديوان جميل، (ص182).

[18]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص522،521).

[19]- انظر: المصدر السابق، (ص363،330).

[20]- النحل 1/16.

[21]- فاطر 9/35.

[22]- المائدة 116/5.

[23]- الأعراف 50/7.

[24]- للطرماح، انظر:

- د.حسن، عزة، 1968م، ديوان الطرماح، (ص572).

[25]- لم أقف على قائله، انظر:

الأنباري، محمد بن القاسم، 1960م، الأضداد، (ص60).

[26]- للحطيئة، انظر:

- أمين طه، نعمان، 1958م، ديوان الحطيئة، (ص233).

[27]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، (ص17-18).

[28]- انظر: الصدر السابق، (ص349،99،44،40،25).

[29]- الكهف 77/18، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر:

- القيسي، مكي بن أبي طالب، 1981م، الكشف عن وجوه القراءات السبع، (70/2).

- الداني، عثمان بن سعيد، 1960م، التيسير في القراءات السبع، (ص145).

[30]- للممزق العبدي، انظر:

- الأصمعي، عبد الملك بن قريب، 1964م، الأصمعيات، (ص165).

[31]- لساعدة بن جؤية، انظر:

- ابن جؤية، ساعدة، 1965م، ديوان الهذليين، (169/1).

[32]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، (ص349)، وانظر اللسان (أخذ).

[33]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، (ص171،170).

[34]- انظر: المصدر السابق، (ص350،274،194).

[35]- المصدر السابق، (ص274).

[36]- المصدر السابق، (ص274).

[37]- المصدر السابق، (ص482).

[38]- لم أقف على قائله.

[39]- لم أقف على قائله.

[40]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص196).

[41]- عنى بمصطلح (الباطن): الفعل المبني للمجهول.

[42]- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف 1984م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (195/2).

[43]- هي لغة هذيل وقعس ودبير، انظر: المصدر السابق (195/2-196).

[44]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص260).

[45]- للعجاج، انظر:

- د.سطلي، عبد الحفيظ، 1971م، ديوان العجاج، (الملحقات 281/2).

[46]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (ص369).

[47]- طه 97/20.

[48]- الواقعة 65/56.

[49]- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقا التصريف (ص186-197).

[50]- د.عمر، أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب، (ص116).

[51]- انظر: المصدر السابق (ص117-118)، وانظر:

- د.عوض، سامي، 1982م، دراسة في النحو البصري والكوفي، (ص11).

[52]- د.حلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصـــاف، (ص216 ومـــا بعدها).

[53]- المصدر الصابق، (ص226 وما بعدها)، وانظر:

- الفراء، يحيى بن زياد، 1975م، معاني القرآن، (56/1-57، 141/2-142).

[54]- د.حلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين الإنصاف (ص241 وما بعدها).

[55]- المصدر السابق (ص244-266).

[56]- انظر: الأنباري، محمد بن القاسم، 1986م، المذكر والمؤنث، (245/2).

[57]- انظر: الأنباري، محمد بن القاسم، 1960، الأضداد، (ص27).

[58]- انظر: الأنباري، محمد بن القاسم، 1979م، الزاهر في معاني كلمات الناس، (80/2).

[59]- انظر: المصدر السابق (315/2) وما بعدها).

[60]- انظر: الأنباري، محمد بن القاسم، 1986م، المذكر والمؤنث، (507/1 وما بعدها).

[61]- انظر: الأنباري، محمد بن القاسم، 1971، إيضاح الوقف والابتداء، (216/1) وما بعدها). وانظر:

- الأنباري، محمد بن القاسم، 1960، الأضداد، (ص283).

- الأنباري، محمد بن القاسم، 1986م، المذكر والمؤنث (253/2).

[62]- الأنباري، محمد بن القاسم، 1979م، الزاهر في معاني كلمات الناس، (119/2)، وانظر:

- الأنباري، محمد بن القاسم، 1986م، المذكر والمؤنث، (420/1، 8/2 و30).

[63]- الأنباري، محمد بن القاسم، 1979م، الزاهر في معـــاني كلمـــات النـــاس، (442/1، و171/2 و291 و382).

[64]- المصدر السابق، (166/1).

[65]- الأنباري، محمد بن القاسم، 1971م، إيضاح الوقف والابتداء، (521/1).

[66]- د.عمر، أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب، (ص122).

[67]- من كلام الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ.

REFERENCES المراجع

1- الأسد، ناصر الدين، 1967م، تحقيق ديوان قيس بن الخطيم، بيروت.

2- الأصمعي، عبد الملك بن قريب، 1964م، الأصمعيات، (تحقيق شاكر وهارون)، دار المعارف، مصر.

3- أمين طه، نعمان 1958م، تحقيق ديوان الحطيئة، القاهرة.

4- الأنباري، محمد بن القاسم:

- 1960م، الأضداد، (تحقيق أبو الفضل إبراهيم)، الكويت.

- 1971، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، (تحقيق محيي الدين رمضان)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، دار المعارف، طبعة ثانية، مصر.

- 1986م، المذكر والمؤنث، (تحقيق د.طارق الجنابي)، دار الرائد العربي، طبعة ثانية، بيروت.

5- د.الجبوري، يحيى:

- 1975م، شعر أبي حية النميري، دمشق.

- 1976م، شعر هدبة بن الخشرم، دمشق.

6- ابن جني، عثمان، 1952م، الخصائص، (تحقيق محمد علي نجاتي)، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، مصر.

7- ابن جؤية، ساعدة، 1965م، ديوان الهذليين، عن طبعة دار الكتب، القاهرة، المكتبة العربية.

8- د.حسن، عزة:

- 1962م، تحقيق ديوان تميم بن مقبل، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

- 1968م، تحقيق ديوان الطرماح، وزارة الثقافة، دمشق.

9- د.حلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين وكتاب الإنصاف، دار الأصمعي، درا القلم، حلب.

10-أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، 1984م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مطبعة المعدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة.

11-الداني، عثمان بن سعيد، 1930م، التيسير في القراءات السبع، (تصحيح أوتوبرتزال)، استانبول.

12-د.سطلي، عبد الحفيظ، 1971م، تحقيق ديوان العجاج، مكتبة أطلس، دمشق.

13-سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (تحقيق عبد السلام هارون)، عالم الكتب، بيروت.

14-د. عمر، أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب، طبعة رابعة، عالم الكتب، القاهرة.

15-د.عوض، سامي، 1982م، دراسة في النحو البصري والكوفي، جامعة تشرين، مدرسة الكتب والمطبوعات.

16-الفراء، يحيى بن زياد، 1975م، معاني القرآن، (تحقيق أحمد نجاتي وزملاؤه)، عالم الكتب، بيروت.

17-القيسي، مكي بن أبي طالب، 1981م، الكشف عن وجوه القراءات السبع، (تحقيق د.محيي الدين رمضان)، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

18-المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، 1987م، دقائق التصريف، (تحقيق د.أحمد ناجي القيسي وزملاؤه)، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.

19-د.نصار، حسين، تحقيق ديوان جميل، مكتبة مصر، القاهرة.